

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/29/11/WP.1
25 November 2016
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة التاسعة والعشرون
الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016

البند 13 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية

تحديات التنفيذ على المستوى الوطني

(حلقة النقاش الوزارية الأولى)

أولاً- معلومات أساسية

- 1- اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال الجمعية العامة على مستوى القمة بين 25 و27 أيلول/سبتمبر 2015. وجاءت الخطة تتويجاً لمسارات دولية مترابطة ومتوازنة قادتها الحكومات بمشاركة من جهات غير حكومية متنوعة واستمرت ثلاث سنوات وأسفرت عن نتائج تم جمعها في وثيقة واحدة أقرها قادة 193 بلداً هي "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"⁽¹⁾.
- 2- تتمحور الخطة الجديدة حول خمسة عناوين كبرى توجه العمل الإنمائي خلال الخمس عشرة سنة المقبلة وهي: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. وتشمل 17 هدفاً و169 غاية متصلة بهذه الأهداف، وتستند إلى ركائز التنمية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعتبر أهداف خطة 2030 أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام 2000 وامتدت فترة تحقيقها حتى عام 2015، وهي ترمي إلى سد الثغرات التي شابته الأهداف السابقة. وحُصص الهدف 17 لوسائل التنفيذ بالإضافة إلى وسائل التنفيذ المدرجة في إطار كل هدف من الأهداف الستة عشر الأخرى. ومن أهم هذه الوسائل الشراكة العالمية، وحشد الموارد، وبناء القدرات، وتعزيز البنى الأساسية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية، مع التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- وأولت خطة 2030 إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة⁽²⁾ مهمة الإشراف على عمليات المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي. هذا المنتدى السياسي يُعقد سنوياً، ويلتقي على مستوى القمة كل أربع سنوات. ودعت الخطة جميع الدول إلى تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره. وقد أنشأت الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية المنتدى العربي للتنمية المستدامة في عام 2014، ليشكل إطاراً رئيسياً لرصد ومتابعة خطة 2030. وقد عقد المنتدى حتى الآن ثلاث دورات (2014 و2015 و2016).
- 4- وستكون السنوات المقبلة محورية بالنسبة للدول العربية لوضع النظم والسياسات والآليات التي تسمح بتنفيذ هذه الخطة. وهذا يتطلب تحديد الأولويات التنموية والتحديات الرئيسية الماثلة على المستوى الوطني، وصياغة رؤية للتصدي لها. وتقدم المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية الدعم المطلوب في هذا الصدد وتتيح تبادل الخبرات والتعرف على الممارسات الجيدة في التنفيذ.
- 5- وتجدر الإشارة إلى أن خطة 2030 ليست وصفة مفروضة على الدول، بل هي إطار عام موجّه للسياسات الوطنية والإقليمية، تسترشد به كل دولة لصياغة خطتها الخاصة للتنمية المستدامة وتكييف الأهداف المدرجة في الخطة العالمية مع خصائصها وتحدياتها وأولوياتها.

(1) قرار الجمعية العامة 1/70، متوفر على: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1.

(2) تم تأسيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بناءً على توصية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيو 2012، في وثيقته الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه"، وذلك ليحل محل لجنة التنمية المستدامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

ثانياً- الأهداف

6- تهدف حلقة النقاش الوزارية الأولى إلى إطلاق حوار بين قيادات عربية حول التحديات الماثلة في مسار تنفيذ خطة 2030 على نحو ينسجم مع قدرات الدول العربية وظروفها ويحقق الاستجابة لحاجاتها، وذلك بغية دعم جهود هذه الدول في تصميم خططها وصياغة سياساتها العامة للتنمية ومتابعة تنفيذها في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

ثالثاً- مواضيع النقاش الرئيسية

7- تتناول حلقة النقاش التحديات الماثلة في مسار تنفيذ خطة 2030 وهي ثلاثة أنواع: التحديات النابعة من البيئة العالمية، والتحديات النابعة من ظروف المنطقة العربية، والتحديات الكامنة في خطة 2030 بحد ذاتها. كما يتناول النقاش الإجراءات الممهدة لمواجهة هذه التحديات وتنفيذ الخطة ومنها بناء القدرات لتكثيف الخطة العالمية مع السياق الوطني، وتهيئة البنية التحتية الإحصائية لرصد التقدم المحرز، وحشد الموارد لتمويل عملية التنفيذ.

ألف- التحديات النابعة من البيئة العالمية

8- تدعو خطة 2030 إلى تحوّل نوعي في إدارة التنمية في العالم يتطلب تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك لتصبح مستدامة، وتغييرات في إدارة الاقتصاد العالمي للحدّ من اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة، والقضاء على الفقر، وفي منظومة الحوكمة العالمية لإرساء السلام والأمن والاستقرار في مناطق مضطربة كثيرة في العالم. ولكن الطريق إلى هذه الأهداف الطموحة مزروع بتحديات كثيرة نابعة من البيئة العالمية غير المؤاتية. ولن يكون من السهل على الدول العربية تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها ما لم يكن هناك دعم دولي واتجاهات سياسية وتنموية تدعم هذه التحولات، وأهمها تعزيز الشراكة الدولية، ومعالجة قضية الديون والوفاء بوعود البلدان المتقدمة المتعلقة بتخصيص مساعدات إنمائية رسمية للبلدان النامية، والابتعاد عن نهج عسكري السياسة الدولية الذي جعل قوى خارجية كبرى تتدخل عسكرياً في بعض بلدان المنطقة بحجة مساعدتها على حل نزاعاتها، وتنظيم الأسواق العالمية ولا سيما ما يتعلق بأسعار المواد الخام، وتحسين السياسة الدولية تجاه المنطقة العربية، بحكم ما يرتبط بها من حروب ونزاعات وانتشار الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

باء- التحديات النابعة من ظروف المنطقة العربية

9- تحديات كثيرة تواجه التنمية وتنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية، أبرزها تحديات الأمن والسلام والحوكمة الرشيدة والتحوّل السياسي والمؤسسي، والتحديات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمعرفية.

(أ) تحديات الأمن والسلام

10- أحدثت النزاعات في عدد من البلدان العربية (الجمهورية العربية السورية، وليبيا، اليمن) انهياراً كلياً أو جزئياً في مؤسسات الدولة وتدميراً في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وحثّت إعادة جدولة الأولويات الوطنية ولا سيما منها الاقتصادية والاجتماعية بسبب تدفق اللاجئين والنازحين منها أو إليها، فحولت الإنفاق والدعم وعمل المؤسسات من مشاريع التنمية إلى أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية. وفي هذا الإطار، ينبغي التمييز بين الأنواع المختلفة التالية من التحديات الأمنية:

-3-

- الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي؛
- الحروب المشتعلة في أكثر من بلد بأبغدادها الوطنية والإقليمية والدولية؛
- المشكلات الأمنية والمواجهات المتعلقة بالحركات المتطرفة والمجموعات الإرهابية المسلحة؛
- مشكلة اللاجئين والنازحين والمهجرين قسراً بفعل الاحتلال والحروب والنزاعات، بكلّ أبعادها الإنسانية والتنمية والسياسية.

(ب) التحديات الاجتماعية

11- خمس سكان المنطقة العربية يعيش في فقر مدقع (إذا ما قيس خط الفقر بما دون 2 دولار أمريكي)؛ وتسجل فيها مستويات عالية من البطالة، ومعدلات إنتاجية اليد العاملة من الأدنى في العالم؛ والتغطية الاجتماعية محدودة (حيث تحتاج المنطقة في المتوسط إلى إضافة 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الحماية الاجتماعية الأساسية)؛ والديونية عالية إذ تعاني الاقتصادات غير النفطية من ارتفاع مستويات الدين العام إلى ما لا يقل عن 73 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾. وتضاف إلى ما سبق مسائل الجوع، والتمييز ضد النساء والشباب والفئات الضعيفة كالمهاجرين واللاجئين وذوي الإعاقة، والتفكك الاجتماعي وانتشار المشكلات الاجتماعية القبلية والعشائرية والإثنية، على حساب التماسك المجتمعي الوطني.

(ج) التحديات الاقتصادية

12- يُعتبر انخفاض أسعار النفط من التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات العربية، فذلك يفرض على البلدان العربية المصدرة للنفط البحث عن مصادر بديلة للتمويل أبرزها فرض الضرائب أو السعي للحصول على قروض من مصادر خارجية أو اجتذاب رؤوس أموال أجنبية. وتنسحب آثار أزمات كهذه على قدرات الدولة على تأمين خدمات التعليم والصحة وغيرها، ناهيك عن قدرتها على النهوض باقتصادها من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد منتج وتعزيز الابتكار.

(د) التحديات البيئية

13- مثل الفقر المائي، والتفاوت في توافر موارد الطاقة الأحفورية كالبترول، وفي القدرة على تطوير واستخدام مصادر الطاقة البديلة. وتزداد خطورة هذه التحديات بفعل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة في المنطقة وعدم انتشار ثقافة ترشيد الاستهلاك وإعادة التدوير على نحو كاف، والتسبب بنسب عالية من التلوث وخاصة في البيئة الحضرية. ونتيجة النزاعات المستمرة على أراضيها، تواجه الدول العربية بشكل خاص تحدي الإدارة المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية، وتحتاج إلى بناء القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك آثار تغير المناخ.

(3) الإسكوا (2016)، مستقبل التنمية في المنطقة العربية: رؤية 2030. متوفر على: <https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list>.

جيم- التحديات الكامنة في خطة 2030 بحد ذاتها

14- لا تقتصر التحديات على البيئة العالمية وظروف البلدان المختلفة وقدراتها الذاتية، بل تشمل تحديات متعلقة بالخطة بحد ذاتها. ففي حين كانت الأهداف الإنمائية للألفية من الناحية التقنية واضحة وسهلة الاستخدام لصانعي القرار في توجيه السياسات، يختلف الأمر مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فمواضيع الخطة الجديدة تُعتبر شاملة وفي الوقت نفسه صالحة لكل بلد. وبسبب اتساع نطاق المسار التشاوري لعملية إعداد الخطة، لا يُستبعد وجود تداخل أو ضعف اتساق في ما بين الأهداف والغايات الكثيرة، مما يجعل الخطة الجديدة أكثر تعقيداً من الخطة السابقة في ما يتعلق بتوجيه السياسات الوطنية.

15- لذلك، فإن التحديات المطروحة بسبب طبيعة الخطة العالمية بحد ذاتها، والتي يمكن أن تواجه البلدان في مسار إنتاج خططها الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2030، هي التالية:

(أ) تعدد وتداخل أهداف الخطة وغاياتها ومؤشراتها، مما يزيد من صعوبة المحافظة على الاتساق والترابط والتكامل في ما بين تلك الأهداف؛

(ب) عدم اكتمال الخطة إذ يستمر الجدل بشأن بعض المسائل مثل المؤشرات وعددها واستخدامها؛

(ج) إمكانية مراجعة الخطة، ومن هنا الحاجة إلى المرونة للتعامل مع المتغيرات في ضوء الممارسة؛

(د) الالتزام بالشراكة والتمويل، لا سيما في ظل عدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في تمويل التنمية وتخصيص نسبة محددة من ميزانيتها للمساعدات الإنمائية الرسمية.

دال- الإجراءات الممهدة لمواجهة التحديات وتنفيذ خطة 2030

16- تشمل الإجراءات الممهدة لمواجهة التحديات المطروحة وتنفيذ الخطة في المنطقة العربية، بناء القدرات لتكييف الخطة العالمية مع السياق الوطني، وتهيئة البنية الإحصائية لرصد التقدم المحرز، وحشد الموارد لتمويل عملية التنفيذ.

(أ) بناء القدرات

17- تنطوي خطة التنمية المستدامة على تفاعل معقد بين أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية وقضايا الحوكمة والبناء المؤسسي، وبالتالي يتطلب تكييفها بحسب الخصائص الوطنية والإقليمية واستيفاء شروط استدامة التنمية في المديين المتوسط والبعيد مستوى أعلى من المعارف والمهارات. لذا يكتسب بناء قدرات الفاعلين الوطنيين أهمية كبرى، مما يفرض على الدول إنشاء الهياكل والأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية الملائمة، وتفعيل التنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات، وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات العلمية والأكاديمية ووسائل الإعلام والسلطات المحلية مما يسمح بمشاركة أوسع.

(ب) تهيئة البنية الإحصائية

18- أظهرت تجربة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ضعفاً في جمع البيانات اللازمة لإعداد مؤشرات التنفيذ. فالإحصاءات الوطنية الرسمية في البلدان العربية الأفضل تأهيلاً في المجال الإحصائي لم توفر البيانات إلا عن 42 في المائة من أهداف الألفية. أما الأهداف الباقية وتمثل 58 في المائة فتتمت تغطية 34 في المائة منها بالاعتماد على المنظمات الدولية. وتبقى نسبة 24 في المائة من الأهداف لا تتوافر عنها أي بيانات. ومع أهداف التنمية المستدامة الأكثر تعقيداً من الأهداف السابقة، يصبح بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية بتكثيف المؤشرات العالمية وجمع البيانات ومتابعة واستعراض التقدم المحرز من أهم الخطوات الممهدة لتنفيذ خطة 2030.

19- وفي حين يقتضي وضع خطط التنمية وجود استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، يكشف الواقع العربي أن ثلاثة بلدان فقط من أصل 22 بلداً تطبق استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، وأربعة بلدان لا استراتيجية لها، والبلدان الباقية انتهت مدة صلاحية استراتيجياتها. وأمام هذه البلدان فرصة الآن لتصميم استراتيجياتها الإحصائية الوطنية في ضوء خطة 2030، وبالاستفادة من المبادئ التوجيهية، المعدلة حديثاً، لإعداد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات.

(ج) تمويل التنمية المستدامة

20- أصبح تأمين وسائل تمويل التنمية المستدامة أمراً حتمياً وملحاً. وبينما تختلف الآراء بشأن التكلفة المترتبة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هناك شبه إجماع على ضرورة الانتقال من 'المليارات' إلى 'التريليونات'(4). والالتزام بتمويل التنمية أصبح أكثر إلحاحاً في المنطقة العربية في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية التي تلقي بظلال من الشك على فرص استدامة التمويل اللازم لتحقيق التنمية. فقد أدى تصاعد العنف والنزاعات في المنطقة العربية إلى أضخم حركة تشريد قسري منذ الحرب العالمية الثانية.

21- وبحسب أحدث محاولة قامت بها الإسكوا لقياس حجم الفجوة التمويلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تبين أن البلدان العربية تحتاج إلى تمويل إضافي يقدر بما بين 3.7 و4.3 تريليون دولار أمريكي لتمكين من تحقيق معدل نمو بنسبة 7 في المائة، وهو المعدل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

22- ومن الإجراءات الملحة في هذا المجال، ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين العام، ورفع الإيرادات الضريبية ومعالجة موضوع التهرب من دفع الضرائب، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعظيم الاستفادة من التحويلات المالية، وإيجاد مصادر مبتكرة للتمويل، واستحداث الآليات لتحفيز المدخرات المحلية.

رابعاً- أسئلة/نقاط مقترحة للمناقشة

23- تتمحور المواضيع المقترحة للمناقشة حول الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن للدول العربية تحديد أولوياتها التنموية في ظل التحديات المطروحة ومتطلبات خطة 2030؟ وهل تملك الدول العربية القدرات اللازمة لوضع الاستراتيجيات أو الرؤى الضرورية لإدماج احتياجاتها وأولوياتها الوطنية مع أولويات الخطة العالمية؟

(ب) ما هي الآليات المقترحة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي؟

(ج) ما هو دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات العلميّة والأكاديميّة ووسائل الإعلام؟

(د) كيف يمكن التعامل مع الاحتياجات الإحصائية المطلوبة لدعم السياسات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد تنفيذها؟ وهل لدى الدول العربية إمكانية لوضع استراتيجيات وطنية لتطوير القدرات الإحصائية؟ وكيف السبيل إلى توحيد المصطلحات الإحصائية وخصائص المؤشرات وطرق القياس إلخ؟

(هـ) ما الأدوات التخطيطية (كمية أو غيرها) المتوفرة لمواعاة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الوطنية وما مدى الحاجة إلى أدوات جديدة وهل هناك إمكانية لتطوير هذه الأدوات؟

(و) كيف ستتعامل الدول العربية مع مشكلة تسرب الموارد التي من أسبابها ارتفاع الدين العام، والتهرب من دفع الضرائب، والتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها؟

(ز) تحت خطة 2030 الدول على الاعتماد أكثر على مواردها الداخلية بدل الاعتماد على المساعدات، وبالتالي ينبغي تحسين الاستثمار والإنتاجية وتعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك وتنويع الاقتصاد واستخدام التكنولوجيا وإدماج المرأة والشباب في سوق العمل. فما هي الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق هذه الخطوات؟

(ح) ما الخطوات التي يمكن اتخاذها للتعامل مع تحديات النمو السكاني وما يفرضه من ضغط على الموارد الطبيعية والأمن الغذائي وتوفير الخدمات مثل التعليم والصحة وتأمين الطاقة ومياه الشرب والصرف الصحي؟

(ط) ما هي التغييرات المطلوبة في أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمي وإدارة الاقتصاد العالمي التي قد تسهّل على الدول العربية تنفيذ أهداف خطة 2030، وخاصة القضاء على الفقر وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار؟ وهل يمكنها تحقيق هذه الأهداف من دون دعم دولي؟ وما شكل هذا الدعم؟ فالدول العربية غير متجانسة، ما دور التكامل الإقليمي والتنسيق التجاري في دعم تنفيذ خطة 2030؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأطر الإقليمية في دعم الدول العربية في هذا المسار؟ وما هي الخطوات التي يمكن توقعها من هذه الأطر؟

(ي) ما دور الإصلاح الثقافي والقيمي في دفع عجلة التنمية وتحقيق السلام في المنطقة؟

-7-

خامساً- المشاركون

24- يشارك في حلقة الحوار ستة وزراء من الدول الأعضاء في الإسكوا، ممن يضطلعون بمسؤولية تنفيذ خطة 2030.

سادساً- اللغات

25- تجري المناقشات باللغتين العربية والإنكليزية، وتؤمن الترجمة الفورية من وإلى كل من اللغتين.

سابعاً- للاتصال

السيدة شادية عبد الله
مساعدة تنفيذية - مكتب الأمانة التنفيذية
هاتف: 00961-1-978501
البريد الإلكتروني: abdallah6@un.org

السيد كريم خليل
أمين سر الإسكوا
هاتف: 00961-1-978847
البريد الإلكتروني: khalil31@un.org
